

الفصل الثاني

عشر

ملاحظات على ما ورد بالحلقة السابعة عن العمليات الجهادية من داخل دار الحرب

1- يقول الكاتب: "كان جهاد النبي -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه -رضي الله عنهم- للكفار غزواً من الخارج عند الاستطاعة، بمواجهة جيش المسلمين لجيش الكفار، ولم يرسلوا أحداً من المسلمين للقيام بعمليات جهادية داخل بلاد فارس أو الروم أو مكة قبل فتحها فيما نعلمه".
أقول: وهذا خطأ. فالمتتبع لسيرة النبي -صلى الله عليه وسلم- يرى أنه قد أرسل العديد من سرايا لبلاد الأعداء قبل فتحها، فمثلاً:

أ- قد أرسل النبي -صلى الله عليه وسلم- أسامة بن زيد إلى أبنى بفلسطين وأمره بالإغارة والتحريق، وذلك في عهد النبوة قبل فتح الشام.

أخرج أبو داود عن عن الزهري قال عروة:
"فحدثني أسامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عهد إليه فقال: "أغر على أبنى صباحا وحرق"¹.

ب- وكذلك أرسل النبي -صلى الله عليه وسلم- سرية فأغارت على بني المصطلق يسقون على الماء.
أخرج الإمام مسلم رحمه الله:

¹ سنن أبي داود- باب في الحرق في بلاد العدو ج: 3 ص: 38، التمهيد لابن عبد البر ج: 2 ص: 219 إلى 221، شرح ابن بطال - (ج 9 / ص 158). أبنى: بضم الهمزة والقصر اسم موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة. [عون المعبود ج: 7 ص: 197].

"عَنْ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى تَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيَّ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ قَدْ أَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ فَقَتَلَ مُعَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى سَبْيَهُمْ"¹.

ج- وقد مر معنا من قبل الإغارة على بني الكديد في الفصل الرابع والحادي عشر.

د- وكذلك أرسل النبي صلى الله عليه وسلم السرايا لقتل رؤوس الكفار في بلادهم قبل فتحها، فأرسل سرية لقتل أبي رافع اليهودي في حصن له بأرض الحجاز. أخرج البخاري رحمه الله:

"عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَبِي رَافِعٍ الْيَهُودِيِّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَتِيكٍ وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُؤْذِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُعِينُ عَلَيْهِ وَكَانَ فِي حِصْنٍ لَهُ بِأَرْضِ الْحِجَازِ"².
هـ- وكذلك مر معنا إرساله -صلى الله عليه وسلم- لعبد الله بن أنيس -رضي الله عنه- لخالد بن سفيان الهذلي بعرنة بعرفة فقتله.

و- وأرسل النبي -صلى الله عليه وسلم- سرية لقتل يسير بن زمام اليهودي في خير قبل فتحها. ذكر الأمام الطبري رحمه الله:

"وكان من حديث يسير بن زمام اليهودي أنه كان بخيبر يجمع غطفان لغزو رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فبعث إليه رسول الله عبد الله بن رواحة في نفر من أصحابه منهم عبد الله بن أنيس حليف بني سلمة فلما قدموا عليه كلموه وواعدوه وقربوا له وقالوا له إنك إن قدمت على رسول الله استعملك وأكرمك فلم يزالوا به حتى خرج معهم في نفر من زفر فحملة عبد الله بن أنيس على بعيه وردفه حتى إذا كان

¹ صحيح مسلم - (ج 9 / ص 148).

² صحيح البخاري - (ج 12 / ص 432).

بالقرقرة من خبير على ستة أميال ندم يسير بن رزام على سيره إلى رسول الله ففطن له عبد الله بن أنيس وهو يريد السيف فاقتحم به ثم ضربه بالسيف فقطع رجله وضربه يسير بمخرش في يده من شوحط فأمه في رأسه وقتل الله يسيرا ومال كل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على صاحبه من زفر فقتله إلا رجلا واحدا أفلت على راحلته فلما قدم عبد الله بن أنيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم تفل على شجته فلم تقح ولم تؤذه¹.

وقد مر معنا قول ابن حجر رحمه الله في فوائد قصة ثمامة

بن أنال الحنفي رضي الله عنه:
 "وَفِيهِ بَعَثَ السَّرَايَا إِلَى بِلَادِ الْكُفَّارِ ، وَأَسْرَ مَنْ وُجِدَ مِنْهُمْ ،
 وَالتَّخْيِيرَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي قَتْلِهِ أَوْ الإِبْقَاءِ عَلَيْهِ"².

ثم يقال : هبْ أننا لم نطلع على أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل شيئا من ذلك ، أعني أنه "لم يرسل أحداً من المسلمين للقيام بعمليات جهادية داخل بلاد فارس أو الروم أو مكة قبل فتحها"، فهل يفيد هذا المنع والتحریم؟ أليس الواجب هو النظر إن كان تمت مقتض أو لا، بعنى هل امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن فعل ذلك مع وجود الداعي والمقتضي؟ أو كان تركه لفعل ذلك لعدم المقتضي والداعي؟ والحمد لله ، قد رأينا أنه -صلى الله عليه وسلم- فعل وتبين أن المجاهدين سائرون على سنته وأنهم أسعد الناس بالسلوك على طريقته.

2- ثم قال كاتب الوثيقة: "وما يفعله بعض المسلمين اليوم من القيام بهذه العمليات داخل بلاد الكفار نرى أنه لا يجوز شرعاً لسببين:

- وجود المسلمين بين الكفار جائز:
 السبب الأول: انتشار المسلمين في معظم بلدان العالم....
 يجعل من المحتمل إصابة مسلمين بما يعم إتلافه

¹ تاريخ الطبري ج: 2 ص: 208.

² فتح الباري لابن حجر - (ج 12 / ص 189).

كالمتفجرات، وقتل المسلم كبيرة من الموبقات". وقد رددت على هذه الشبهة في الفصل الحادي عشر في التعليق على ما زعمه المانع الأول من قتل السياح.

3- ثم قال كاتب الوثيقة: "ولا يجوز قتل المسلمين المختلطين بالكفار بدعوى (التترس) لأن قتل الترس المسلم ليس في إجازته نص، وإنما هو اجتهاد، ولا يجوز إلا للضرورة ضمن القاعدة العامة: [وَكَذَلِكَ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ..] (الأنعام: 119)، ولا ضرورة لذلك في هذه العمليات الحربية داخل بلاد الكفار، لأنها من العمليات الهجومية (جهاد الطلب) الذي لا ضرر على المسلمين من تركه أو تأجيله".

أقول: هذا الكلام خطأ من وجوه:

أ- بينت من قبل أن رمي الكفار إذا اختلط بهم من لا يجوز قتله للعلماء فيهم أقوال، ورأي الجمهور أنه يجوز للحاجة وللضرورة. فليراجع تفصيلاً في الفصل الثامن.

ب- من العجائب أن يقول الكاتب أن العمليات في بلاد العدو من جهاد الطلب الذي لا يضر المسلمين تأجيله. وهذا نظر قاصر للواقع تماماً ومغالطة واضحة، وعدم فهم لحقيقة حربنا وحالنا مع أعداء الله.

أكل هذه الأراضي المحتلة في بلاد المسلمين ولا دولة مستقرة لهم، وليس الذي يقومون به جهاد دفع؟ إن العمليات في بلاد العدو جهاد دفع أكيد لطرد الكفار من بلاد المسلمين، والمسلمون في ضرورة شديدة إليها. وما تكلم عنه الفقهاء في جهاد الطلب ليس ما يشير إليه الكاتب، فقد تكلم الفقهاء عن دار للإسلام قائمة، ثم يرسل المسلمون جيوشهم لقتال الأعداء في بلادهم، وفتح تلك البلاد ونشر الإسلام وإخضاعها لسلطان الإسلام لتتاح لجمهور الكفار اختيار الإسلام إن أرادوا وسبقت لهم من الله هداية التوفيق، بدون أن يكون هناك من يعيقهم ويمنعهم من ذلك ويفتنهم. وهذا واقع مخالف لواقعنا تماماً.

ثم إن المجاهدين قد قاموا بهذه العمليات من باب الدفع وأعلنوا ذلك للأعداء، وقالوا لهم إن هذه العمليات لن تتوقف حتى تخرجوا من ديارنا. والمجاهدون أدري بالدفاع من كاتب الوثيقة.

ثم أليس الكاتب هو القائل في مقدمة وثيقته؛ إن الخلافة قد أسقطت، وتفرقت دول العالم الإسلامي شذراً مذبذباً، واستولى الكفار على معظم بلاد المسلمين، وفرضوا عليها قوانينهم وثقافتهم، وأنشأوا إسرائيل لإذلال المسلمين، وما زال هذا التحالف المعادي يفرض وصايته على المسلمين ويطالب بالمزيد؟ ثم يقول أجلوا العمليات لا ضرورة لها الآن. إذن متى تأتي ضرورتها؟ ما هذا التناقض؟

4- ثم قال كاتب الوثيقة: "ومن أجاز قتل الترس المسلم من الفقهاء إنما أجازة في جهاد الدفع وللضرورة عند الخوف على المسلمين إذا توقفوا عن قتل الترس المسلم قتلهم الكفار وقتلوه ولا يمكن للمسلمين قتال الكفار المهاجمين إلا بقتل من يحتمون به من المسلمين (الترس المسلم) جاز قتله في هذه الحال عملاً بقاعدة (يرتكب أخف الضررين) وليست هذه هي الحال في العمليات داخل بلاد الكفار، فلا يجوز الإقدام عليها لاحتمال سقوط قتلى من المسلمين المخالطين لهم..

وهناك فرق مهم بين هذه العمليات اليوم وما أجازها بعض الفقهاء من قتل الترس المسلم، وهو أن الصورة التي أجازها الفقهاء هي صورة جيش للكفار وضع في مقدمته أسرى من المسلمين ليتحرج جيش المسلمين من قتلهم فيحتمي الكفار بهم كدروع بشرية.... أما ما يحدث اليوم فهو أن المسلمين المختلطين بالكفار في بلادهم ليسوا أسرى لديهم بل مواطنون مثلهم أو مقيمون لديهم، وليسوا مع جيش في حرب ليحتاطوا لأنفسهم بالفرار من ميدان القتال. بل إنهم يقتلون على غرة ومن دون سابق إنذار من جهة المهاجمين.

فليست هذه هي الصورة التي أجاز فيها بعض الفقهاء قتل الترس المسلم، ومن أجازته منهم قيد ذلك بأن تكون هناك (ضرورة قطعية كلية) لأنه اجتهاد بإباحة دماء معصومة في مقابلة النص الشرعي المحرم لها، ولا بد لتجاوز النص الشرعي من تحقق الضرورة والاضطرار المذكور في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ..﴾" (الأنعام: 119) ومعنى (ضرورة) أي عند خوف أهلك على جيش المسلمين أو دار الإسلام، ومعنى (قطعية) أي مؤكدة ليست مظنونة أو متوهمة، ومعنى (كلية) أي ليست خاصة بفرد أو طائفة من المسلمين بل بمجموعهم..... وهذا ليس الحال في تفجير الطائرات والقطارات المدنية والعمارات في بلاد الكفار والتي يخالط فيها المسلمون غيرهم، والتي لا ضرورة تلجئ إلى القيام بها

.....
ومن هنا منع كثير من أهل العلم قتل الترس المسلم في صف الكفار إلا عند الضرورة التي قيدوها بالخوف المحقق على مجموع المسلمين من الاستئصال، وليس مجرد الحاجة أو المصلحة، ومن العلماء من تشدد في ذلك كالإمام مالك رحمه الله".

أقول: بينت الرد على هذا الكلام سابقاً في الفصل الثامن عن الترس، ولكن لا بأس من بعض الملاحظات:
أ- للأسف الكاتب يفتقد للأمانة العلمية في نقل أقوال العلماء، وهو ما سجلته عليه في الملاحظة السادسة من الملاحظات الإجمالية على منهج الرسالة. فقد نقل قول الإمام مالك والأوزاعي رحمهما الله، وقول الغزالي رحمه الله في المستصفي، وأعرض عن قول الجمهور بما فيهم متأخرو المالكية، الذين أجازوا رمي الأعداء إن ترسوا بمسلم ولكن لا يقصد الترس، فإن خيف على أكثر الجيش قصد الترس، وقالوا: وإن كان الجيش عدده أقل من الترس. وتساهلوا في اشتراط القرطبي الخوف على كل المسلمين

بأن قالوا إن المسلمين هنا هم جماعة الجيش. أي على قولهم لو كان المترس بهم مثلاً خمسمائة والجيش ثلاثمائة، وخيف على أكثر الجيش، فيجوز قصد الترس. قال الدسوقي في حاشيته على الشرح الكبير:

"(قَوْلُهُ : وَإِنْ تَتَرَسُّوا بِمُسْلِمٍ قَوْلُوا) أَي ، وَأَوْلَى إِذَا تَتَرَسُّوا بِأَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَيَقَاتِلُونَ ، وَلَا يُتْرَكُونَ وَيَتَّبَعِي ضَمَانُ قِيَمَتِهِ عَلَى مَنْ رَمَاهُمْ قِيَاسًا عَلَى مَا يُرْمَى مِنَ السَّفِينَةِ لِلنَّجَاةِ مِنَ الْعَرَقِ بِجَمَاعٍ أَنْ كَلَّا إِتْلَافُ مَالٍ لِلنَّجَاةِ قَالَهُ سَيِّحَتًا (قَوْلُهُ : وَإِنْ خَفْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا) أَي جِنْسٌ أَنْفُسِنَا الْمُتَحَقِّقُ فِي بَعْضِ الْجَيْشِ (قَوْلُهُ : إِنْ لَمْ يُخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ) هَذَا سَرَطٌ فِي عَدَمِ قَصْدِ التَّرْسِ أَي أَنْ مَحَلَّ كَوْنِهِمْ إِذَا تَتَرَسُّوا بِمُسْلِمٍ يُقَاتِلُونَ وَلَا يُقْصَدُ التَّرْسُ إِذَا لَمْ يُخَفْ عَلَى أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ أَي بَانَ لَمْ يُخَفْ عَلَيْهِمْ أَصْلًا أَوْ خِيفَ عَلَى أَقَلِّ الْمُسْلِمِينَ أَوْ عَلَى نِصْفِهِمْ فَإِنْ خِيفَ عَلَى أَكْثَرِهِمْ جَارَ رَمِي التَّرْسِ وَالْمُرَادُ بِالْمُسْلِمِينَ هُنَا جَمَاعَةُ الْجَيْشِ الْمُقَاتِلِينَ لِلْكَفَّارِ دُونَ الْمُتَرَسِّ بِهَمْ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا خِيفَ عَلَى أَكْثَرِ الْجَيْشِ يَجُوزُ أَنْ يُرْمَى التَّرْسُ ، وَلَوْ كَانَ الْمُسْلِمُونَ الْمُتَرَسِّ بِهَمْ أَكْثَرَ مِنَ الْمُحَاهِدِينَ " ¹

أما الجمهور فرأيهم يتراوح بين جواز الرمي أو تقييده بحاجة القتال وضرورته، كما بينته تفصيلاً في الفصل الثامن.

ب- والجمهور لم يقيدوا رمي الترس بجهد الدفع بل أجازوه في كل جهاد، واستندوا إلى سنة النبي -عليه الصلاة والسلام- في نصبه المنجنيق على أهل الطائف وسراياه التي كانت تبيت الكفار وفيهم النساء والصبيان، ولم يكن النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة في تلك الحالات في جهاد دفع، بل إن حصار الطائف كان بعد فتح مكة. وذكر ابن قدامة في المغني أن عمرو بن العاص قد نصب المنجنيق على أهل الاسكندرية ²، وهذا جهاد طلب.

¹ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير - (ج 7 / ص 156).

ج- أما قول الكاتب بأن الصورة التي تكلم عنها الفقهاء هي صورة جيش وضع في مقدمته أسرى مسلمين، فليس صحيحاً، بل تكلموا عن الحصن يكون فيه تجار المسلمين، والسفينة يكون فيها مسلمون، وتكلموا عن رمي البيوت في داخل الحصن فيها النساء والصبيان.

ثم إن الحالات والصور تختلف من زمن إلى زمن ، فهب أنهم تكلموا على صورة كانت واقعة في أزمنتهم هل يعني هذا انتفاء الحكم عن غيرها من الصور مما يشترك معها في الوصف ولا يفترق عنها افتراقاً مؤثراً؟ وأبن النوازل والحوادث؟ الفقه معرفة العلل والأحكام والتسوية بين المتماثل من المسائل والتفريق بين المختلف منها، ومعرفة المثال وعدم الانحصار في وقائع عين أو قصر الحكم على مثال قد عُلم أنه مثالٌ دعا إلى ذكره كونه هو الصورة الحاضرة الموجودة في زمن تكلم الفقيه.

د- أما انتشار المسلمين بين الكفار فقد أجت عليه في الفصل الحادي عشر عن السياح.

هـ- أما قوله بأن المسلمين لا يجدون فرصة للفرار، فلا حجة فيه:

(1) لأن المجاهدين أنذروا مرات عديدة أنهم سيستهدفون دول التحالف الصليبي ومصالحها، ونصحوا المسلمين المقيمين في تلك البلاد بمغادرتها.

(2) كما أباح الشرع للمسلمين مباغته الكافرين ما دامت الدعوة قد بلغتهم، وقد وضحته في الفصل التاسع عن البيات والقتال بما يعم إتلافه.

(3) وقد خرج بعض المسلمين مكرهين في جيش الكفار في بدر فلم يقبل الله تعالى عذرهم بالإكراه، وأخبرهم بأنه كان عليهم الهجرة، واستثنى من العقوبة فقط المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً. قال تعالى: **إِنَّ**

² المغني لابن قدامة المقدسي- كتاب الجهاد- مسألة قال (وإذا حورب العدو لم يحرقوا بالنار) - ج 8 ص 448، 449.

الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي الْأَرْضِ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا
 كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً
 فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَاوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا {97}
 إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَّا يَسْتَطِيعُونَ
 حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا {98} فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ
 عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفْوًا غَفُورًا □.

وأنا هنا أعيد ذكر جزء من فتوى الشيخ حمود العقلا رحمه الله
 عن أحداث سبتمبر لفائدتها. قال الشيخ رحمه الله:
 " الشبهة الثانية :

يقولون إن في القتل أبراء لا ذنب لهم، والجواب عن هذه
 الشبهة من عدة أوجه :

الوجه الأول : روى الصعب بن جثامة رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن أهل الديار من المشركين
 يبئنون فيصاب من نسائهم وذرياتهم ، قال : " هم منهم " .

فإن هذا الحديث يدل على أن النساء والصبيان ومن لا يجوز
قتله منفردا يجوز قتلهم إذا كانوا مختلطين بغيرهم ولم يمكن
التمييز، لأنهم سألوا الرسول -صلى الله عليه وسلم- عن
 البيات وهو الهجوم ليلا، و البيات لا يمكن فيه التمييز، فأذن
 بذلك لأنه يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً.

الوجه الثاني : أن القادة المسلمين كانوا يستعملون في
 حروبهم مع الكفار ضربهم بالمنجنيق. ومعلوم أن المنجنيق
 إذا ضرب لا يفرق بين مقاتل وغيره، وقد يصيب من يسميهم
 هؤلاء بالأبرياء ، ومع ذلك جرت سنة المسلمين في الحروب
 عليه ، قال ابن قدامة رحمه الله : ويجوز نصب المنجنيق لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف
 ، وعمرو بن العاص نصب المنجنيق على أهل الإسكندرية .
 (المغني والشرح 10 / 503) . وقال ابن قاسم رحمه الله
 في الحاشية : ويجوز رمي الكفار بالمنجنيق ولو قتل بلا قصد
 صبيانا ونساء وشيوخا ورهبانا لجواز النكاية بالإجماع ، قال
 ابن رشد رحمه الله : النكاية جائزة بطريق الإجماع بجميع

أنواع المشركين. (الحاشية على الروض 4 / 270)
الوجه الثالث : أن فقهاء المسلمين أجازوا قتل (الترس)
من المسلمين إذا كانوا أسرى في يد الكفار وجعل الكفار
هؤلاء المسلمين ترسا يقيهم نبال المسلمين مع أنه لا ذنب
لهؤلاء المسلمين المترس بهم وعلى اصطلاحهم فإن هؤلاء
أبرياء لا يجوز قتلهم وقد قال ابن تيمية رحمه الله : وقد اتفق
العلماء على أن جيش الكفار إذا ترسوا بمن عندهم من
أسرى المسلمين وخيف على المسلمين الضرر إذا لم يقاتلوا
فإنهم يقاتلون وإن أفضى ذلك إلى قتل المسلمين الذين
ترسوا بهم. (الفتاوى 28 / 546 - 537 ، ج 20 / 52) ،
وقال ابن قاسم رحمه الله في الحاشية : قال في الإنصاف :
وإن ترسوا بمسلم لم يجز رميهم إلا أن نخاف على
المسلمين فيرميهم ويقصد الكفار ، وهذا بلا نزاع (الحاشية
على الروض 4 / 271)

.....

ثم نقول لهؤلاء :

ماذا تقصدون بالأبرياء ؟

وهؤلاء لا يخلو جوابهم عن ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

أن يكونوا من الذين لم يقاتلوا مع دولهم ولم يعينوهم لا
بالبدن ولا بالمال ولا بالرأي والمشورة ولا غير ذلك ، فهذا
الصنف لا يجوز قتله بشرط أن يكون متميزا عن غيره ، غير
مختلط به ، أما إذا اختلط بغيره ولم يمكن تميزه فيجوز قتله
تبعاً وإلحاقاً مثل كبار السن والنساء والصبيان والمرضى
والمعاقمين والرهبان المنقطعين ، قال ابن قدامة : ويجوز قتل
النساء والصبيان في البيات (الهجوم ليلاً) وفي المطمورة
إذا لم يتعمد قتلهم منفردين ، ويجوز قتل بهائمهم يتوصل به
إلى قتلهم وهزيمتهم ، وليس في هذا خلاف . (المغني
والشرح 10 / 503) وقال : ويجوز تبييت العدو ، قال أحمد
بن حنبل لا بأس بالبيات ، وهل غزو الروم إلا البيات ، قال ولا

نعلم أحدا كره البيات. (المغني والشرح 10 / 503).
الحالة الثانية :

أو هم من الذين لم يباشروا القتال مع دولهم المحاربة لكنهم معينون لها بالمال أو الرأي ، فهؤلاء لا يسمون أبرياء بل محاربين ومن أهل الردء (أي المعين والمساعد) . قال ابن عبد البر رحمه الله في الاستذكار : لم يختلف العلماء فيمن قاتل من النساء والشيوخ أنه مباح قتله ، ومن قدر على القتال من الصبيان وقاتل قتل . الاستذكار (14 / 74) .
ونقل الإجماع أيضا ابن قدامة رحمه الله في إباحة قتل النساء والصبيان وكبار السن إذا أعانوا أقوامهم ، وقال ابن عبد البر رحمه الله : وأجمعوا على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل دريد بن الصمة يوم حنين لأنه كان ذا رأي ومكيدة في الحرب ، فمن كان هكذا من الشيوخ قتل عند الجميع .
التمهيد (16 / 142) . ونقل النووي - رحمه الله - في شرح مسلم في كتاب الجهاد الإجماع على أن شيوخ الكفار إن كان فيهم رأي قتلوا . ونقل ابن قاسم - رحمه الله - في الحاشية ، قال : وأجمعوا على أن حكم الردء حكم المباشر في الجهاد ، ونقل عن ابن تيمية - رحمه الله - هذا الإجماع ، ونقل عن ابن تيمية أيضا أن أعوان الطائفة الممتنعة وأنصارها منها فيما لهم وعليهم .

الحالة الثالثة :

أن يكونوا من المسلمين ، فهؤلاء لا يجوز قتلهم ما داموا مستقلين ، أما إذا اختلطوا بغيرهم ولم يمكن إقالتهم مع غيرهم حاز ، وبدل عليه مسألة التتري وسبق الكلام عنها .
وما يدندن حوله البعض عن الاعتذار للأبرياء دون معرفة من هم هؤلاء الأبرياء فإنما ذلك من آثار التأثير بالمصطلحات الغربية ووسائل الإعلام ، حتى أصبح من لم يُظن فيهم ذلك يرددون مصطلحات وعبارات غيرنا المخالفة للألفاظ الشرعية .

علما بأنه يجوز لنا أن نفعل بالكفار بمثل ما فعلوا بنا ، وهذا

فيه رد وتبيين لمن ردد كلمة الأبرياء ، فإن الله سبحانه وتعالى
أباح لنا ذلك ، ومن النصوص التي تدل على ذلك قوله تعالى
(وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وقال تعالى
(والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة
مثلها).

ومن كلام أهل العلم في جواز الانتقام بالمثل :
قال ابن تيمية : إن المثلة حق لهم ، فلهم فعلها للاستيفاء
وأخذ الثأر ، ولهم تركها ، والصبر أفضل ، وهذا حيث لا يكون
في التمثيل بهم زيادة في الجهاد ، ولا يكون نكالا لهم عن
نظيرها ، فاما إذا كان في التمثيل الشائع دعاء لهم إلى
الإيمان أو زجر لهم عن العدوان ، فإنه هنا من باب إقامة
الحدود والجهاد المشروع ، نقله ابن مفلح عنه في الفروع (6 /
218) .

ويلزم لمن قال بمسألة قتل الأبرياء من دون تقييد ولا
تخصيص أن يتهم الرسول -صلى الله عليه وسلم- والصحابة
ومن بعدهم بأنهم من قتلة الأبرياء على اصطلاح هؤلاء
القائلين ، لأن الرسول نصب المنحنيق في قتال الطائف ،
ومن طسعة المنحنيق عدم التميز ، وقتل النبي -عليه الصلاة
والسلام- كل من أنبت من يهود بني قريظة ولم يفرق بينهم ،
قال ابن حزم في المحلى تعليقا على حديث : عرضت يوم
قريظة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان من أنبت
قتل ، قال ابن حزم : وهذا عموم من النبي صلى الله عليه
وسلم ، لم يستبق منهم عسيفا ولا تاجرا ولا فلاحا ولا شيخا
كبيرا وهذا إجماع صحيح منه . المحلى (7 / 299) . قال ابن
القيم رحمه الله في زاد المعاد : وكان هديه -صلى الله عليه
وسلم- إذا صالح أو عاهد قوما فنقضوا أو نقض بعضهم وأقره
الباقون ورضوا به غزا الجميع ، وجعلهم كلهم ناقضين كما
فعل في بني قريظة وبني النضير وبني قينقاع ، وكما فعل في
أهل مكة ، فهذه سنته في الناقضين الناكثين . وقال أيضا :
وقد أفتى ابن تيمية بغزو نصارى المشرق لما أعانوا عدو

المسلمين على قتالهم فأمدوهم بالمال والسلاح ، وإن كانوا
لم يغزونا ولم يحاربونا ورآهم بذلك ناقضين للعهد ، كما
نقضت قريش عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- بإعانتهم
بني بكر بن وائل على حرب حلفائه".
ويقول الشيخ حسين عمر بن محفوظ عن أحداث الحادي
عشر من سبتمبر قبل أن تعلن جماعة قاعدة الجهاد
مسؤوليتها عنها:

"والعجيب أن يتسابق مرضى القلوب وضعاف النفوس إلى الإسراع بنفي التهمة عن الإسلام والمسلمين كأن الإسلام هو المتهم الأول، فنرى ونسمع ونقرأ في هذه الأيام في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة من يتصدر للإفتاء فيقول إن الإسلام بريء من مثل هذه الأعمال أو يقول: الإسلام لا يقر قتل الأبرياء والإسلام دين السلام لا الإرهاب... ونحو ذلك من العبارات التي يرضون بها اليهود والنصارى وأذنانهم، فهؤلاء وأمثالهم لا هم لهم في كل حدث جسيم ينال اليهود والنصارى إلا أن يضعوا الإسلام والمسلمين في موضع الشبهة وقصف الاتهام.. ومع أن أمريكا بأجهزتها واستخباراتها عاجزة عن تحديد الجهة المنفذة لتلك العمليات، ولا تملك دليلاً واحداً ولو مظنوناً على قيام المجاهدين في سبيل الله بتفجيرات نيويورك وواشنطن، إلا أن احتمال أن يكون المجاهدون هم وراء تلك العمليات يبقى وارداً، وإن ثبت أن تلك العمليات قام بها المجاهدون فينبغي أن يكون ذلك فخراً للمسلمين، أن يكون في أمة الإسلام من تمكن من ضرب أمريكا في عقر دارها بهذا التخطيط البارع والمبتكر، وبتلك الشجاعة المنقطعة النظير، فحضر منشآت أمريكا الحيوية الاقتصادية كبرجي التجارة بنيويورك واستهداف أهم إداراتها العسكرية كالبتاجون بؤرة الشر والإجرام حيث تحاك فيها المؤامرات على الإسلام والمسلمين، ويخطط فيها الخطط العسكرية لاحتلال بلاد المسلمين وللسيطرة على ثغور الإسلام ولنهب خيرات الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، مكسب عظيم للمسلمين، لأنه بالدرجة الأولى إسقاط لهية أمريكا المصطنعة، ونقل للمعركة إلى أرضها، وإضعاف لاقتصادها، وتدمير لمنشآتها الحيوية، لتجرئة المسلمين عليها، وإزالة حاجز الخوف النفسي والذي خيم - وللأسف الشديد - على نفوس كثير من المسلمين طائنين بالله ظن السوء، معتقدين أن أحداً لن يقدر على ضرب أمريكا!!

فأقول: أتمنى أن يكون وراء تلك التفجيرات مسلمون، لننفض عن أجسادنا عبار الانهزامية المذلة، ولنشم عبق العزة والكرامة، في زمن استمرانا فيه الذل والصغار والهوان والانكسار ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم...

.....

كل هذه الاحتمالات واردة، وأياً كانت الجهة المنفذة لتلك التفجيرات، فعلى المسلمين أن يفرحوا بذلك، لأن أمريكا عنت في الأرض عتواً كبيراً، وطغت وتجبرت، وناصبت الإسلام العدا بل وجاهرت به في كل المحافل الدولية، وإنتهكت حقوق الإنسان في كل أرجاء الأرض - تقريباً - فأقل الأحوال أن نعلم أنّ ما جرى لها عقوبة قدرية من الله تعالى (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) [الشعراء: 227]¹.

وقال الشيخ أبو محمد المقدسي -فك الله أسره- في رد شبهات المعترضين على أحداث الحادي عشر من سبتمبر: **"المسألة الثامنة** : إن وجود المسلمين أو وجود مصالح لبعضهم في ديار الكفر لا يمنع من جهاد الكفار؛ نعم إن كانوا متميزين وأمكن تجنب قتلهم فذلك واجب لحرمة دم المسلم حيث كان ما لم يقترب ما يقطع العصمة، لكن وجودهم لا يجوز أن يصير ذريعة وسبباً لتعطيل جهاد الكفار بدعوى أنهم سيتضررون أو ستتضرر دنياهم ومصالحهم بسبب الجهاد !! تماماً مثلما أن وجود المسلمين في فلسطين المحتلة لا يعطل جهاد اليهود؛ بل هو في جهاد الكفار في ديار الكفر الأصلية أولى..

فليس من عالم ولا جاهل يمنع اليوم من جهاد اليهود أو يبطله بدعوى أن في فلسطين المحتلة مسلمين مستضعفين قد يصابون في القتال أو يتضررون ويؤذون وتهدم منازلهم بسبب الجهاد.. فكذلك الشأن في سائر بلاد

¹ التأصيل الشرعي لأحداث أمريكا ص: 47 و 48. نقلًا عن منبر التوحيد والجهاد.

الحرب والكفر الأصلية ؛ بل هو جائز فيها من باب أولى ؛
وأولى أن لا يمنع أو يعطل الجهاد هناك بدعوى وجود
المسلمين ومصالحهم ..

إذ بلاد المسلمين المحتلة أغلبيتها من المسلمين
المستضعفين المعذورين في إقامتهم ؛ وإقامة المسلم في
بلده التي دهمها الكفار واحتلوها لا حرج فيها إن كان من
المستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا .. أو
كان مقيما على العمل لأجل تخليصها من الكفار ، بخلاف
إقامته في ديار الكفر الأصلية لغير ضرورة أو لأجل غايات
ومصالح دنيوية فإنها مذمومة غير مشروعة ..

قال تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي
أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي
الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا
فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (النساء :
97)

وفي الحديث الذي يرويه الترمذي وغيره عن جرير بن
عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سرية إلى
خثعم فاعتصم ناس بالسجود ، فأسرع فيهم القتل ، فبلغ ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم فأمر لهم بنصف العقل ؛ وقال :
أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين . قالوا : يا
رسول الله ولم ؟ قال : لا ترايا ناراهما).

وفي رواية النسائي : (.. برئت الذمة ممن أقام بين
المشركين)

وعليه فإن ما يشقشق به رهبان السلاطين ومشايخ
الفضائيات من أعمال قاعدة المفاسد والمصالح هاهنا ؛ إنما
يمرروه ويسخروه لمصالحهم الدنيوية !! لا لمصالح الدين
العظيمة والضرورية ؛ ومعلوم لكل أحد أن مصلحة التوحيد
والدين والجهاد الكلية العامة ؛ مقدمة على المصالح
الشخصية الدنيوية .. فليعتبر هذا كل مخلص عند الموازنة
بين المفاسد أو المصالح .. وليعلم أن الله عز وجل قد بين

في كتابه أن الفساد الذي قد يحصل من الجهاد ومدافعة الكفار؛ لا شيء مقارنة بالفساد الحاصل في ترك الجهاد ، ولذلك نبه سبحانه على مفاصد ترك الجهاد وأهمل ذكر ما قد يقع من المفاصد بسبب الجهاد ، فقال عز وجل : (**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**)

وقال : (**وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ**) (الحج: من الآية 40)¹.

- أما قوله إن تفجير الطائرات والعمارات لا ضرورة له، فهذا رأيه المتماشي مع المقدمات الست والمحظورات الست والخيارات الست والموانع الستة.

وأكرر هنا قول ابن تيمية رحمه الله : "ولا بترك الجهاد الواجب لأجل من يقتل شهيداً"².

ثم إن الكاتب يتكلم عن تدمير الطائرات والعمارات، فلماذا لم يشر للبتاجون؟ وهو في هذا السياق متماش مع الدعاية الغربية الصليبية، التي تتجاهل البتاجون، وتركز فقط على برجى التجارة.

5- ثم تكلم الكاتب عن التأشيرة، وأنها أمان، وأن من يستخدمها للنكاية في الكفار غادر، فقال:
"- حقيقة عقد الأمان عصمة الدم والمال."

السبب الثاني: أن من دخل بلاد الكفار بأمانهم لا يحل له أن يخونهم في شيء. والتأشيرة اليوم هي إذن دخول، وهي بلا شك عقد أمان منهم لمن أذنوا له بدخول بلادهم لعمل أو تجارة أو دراسة أو سياحة ونحوها، لأن حقيقة عقد الأمان عصمة الدم والمال، والمسلم إذا دخل بلاد الكفار اليوم فإنهم

¹ وجوب نصره المسلمين في أفغانستان وكفر من ظاهر عليهم عبدة الصلبان وكشف تليبس الأخبار والرهبان ص: 31- منبر التوحيد والجهاد- مكتبة المقدسي.
² مجموع الفتاوى لابن تيمية ج- 28 ص 546، ص 547.

يحترمون دمه وماله وإذا اعتدى عليه أحد يهتمون بذلك ويحاكمون من اعتدى عليه ويعوضونه. فليس هو مهدرًا عندهم. فيجب على هذا المسلم الوفاء لهم لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: 1)، حتى قال محمد بن الحسن الشيباني في كتابه (السير الكبير): "أن المسلم إذا زور خطهم ودخل به بلاد الكفار وصدقوه، وجب عليه الوفاء لهم". هذا حاصل كلامه، (وتزوير خطهم) هو ما يسمى اليوم بالتأشيرة المزورة،

.....
والكفار ما أعطوه الأمان وسمحوا له بدخول بلادهم لكي يخونهم بل على أن يؤمنهم فيجب عليه ذلك، وإن لم يشترطوا عليه صراحة لأنه مفهوم، وتنص القاعدة الفقهية على أن (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)".
وقد رددت على هذا تفصيلاً في الباب السابع عن التأشيرة والأمان.

6- المجاهدون لما هاجموا الغرب في عقر داره بالعمليات الاستشهادية لم يهاجموه لأنهم غادرون، ولا لشهوة في إراقة الدماء، ولا لأنهم أنصاف مجانيين، ولا لأنهم يعانون من الإحباط والفشل، كما يحلو للكثيرين أن يصوروا، ولكنهم هاجموا مضطرين ليدفعوا عن أمتهم وحرماتهم عدواناً بشعاً متصلاً من قرون، ولأنهم لا وسيلة أخرى لهم في دفع هذا العدوان سوى العمليات الاستشهادية، وسوى إصابة الغرب في مقتل وضرب اقتصاده ومراكز قيادته، وهم في هذا كله في جهاد دفع راعوا فيه أحكام الشرع واستفتوا العلماء الصادقين الأحرار، وابتغوا بذلك رضوان الله. والله من وراء القصد.